

# الفرصة الاقتصادية



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



أبريل ٢٠١٠

العدد الثالث عشر

نشرة شهرية

## موجز مؤشرات المركز

التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال الفترة (يناير - مارس) ٢٠١٠ (نقطة)

المؤشر	يناير ٢٠١٠	فبراير ٢٠١٠	مارس ٢٠١٠	التغير بين شهري يناير وفبراير	التغير بين شهري فبراير ومارس	شهر مارس مقارنة بقبل الأزمة**
المؤشر العام	١٠١,٨	١٠١,٦	١٠٦,٠	▲	▲	●
١- مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	١٠١,٢	٩٨,٢	١٠٠,٣	▼	▲	●
٢- مؤشر التشغيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٦	■	▼	●
٣- مؤشر الاستهلاك المحلي	١٣١,٤	١٣٦,٧	١٥٠,٩	▲	▲	●
٤- مؤشر الأسعار	٦٩,٣	٧١,٣	٧٣,١	▲	▲	●
٥- مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١٠٧,٢	١٠١,٦	١٠٧,٠	▼	▲	●

(\*) كلما اقتربت قيمة المؤشر العام من ١٠٠ نقطة يعني ذلك عودة الوضع إلى مستوى ما قبل الأزمة.  
 (\*\*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.  
 (\*\*\*) تم استخدام الأوزان الترجيحية في حساب المؤشرات الفرعية ابتداء من العدد الثالث عشر، أبريل ٢٠١٠.

شكل رقم (١)  
المؤشر العام لانعكاسات الأزمة المالية خلال شهر مارس ٢٠١٠

(نقطة)

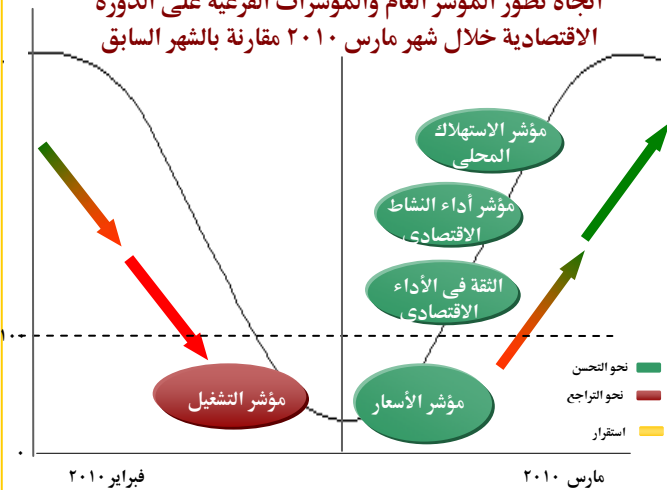


مارس ٢٠١٠ (١٠٦,٠ نقطة)

ارتفاع المؤشر العام لمركز الأزمة المالية العالمية خلال شهر مارس ٢٠١٠، نتيجة ارتفاع مؤشرات الاستهلاك المحلي، وأداء النشاط الاقتصادي، والثقة في الأداء الاقتصادي، والأسعار.

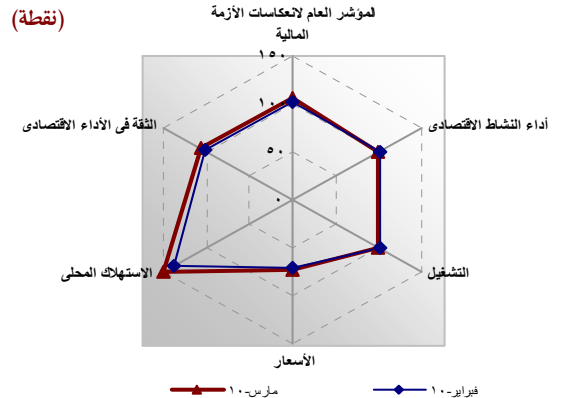
يعود ارتفاع المؤشر العام خلال شهر مارس ٢٠١٠ بشكل رئيسي إلى ارتفاع بعض المؤشرات الفرعية: مؤشر الاستهلاك المحلي (١٥٠,٩ نقطة)، مؤشر أداء النشاط الاقتصادي (١٠٠,٣ نقطة)، ومؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي (١٠٧ نقطة)، ومؤشر الأسعار (٧٣,١ نقطة)، بينما تراجع مؤشر التشغيل (٩٨,٦ نقطة).

شكل رقم (٣)  
اتجاه تطور المؤشر العام والمؤشرات الفرعية على الدورة الاقتصادية خلال شهر مارس ٢٠١٠ مقارنة بالشهر السابق



شكل رقم (٢)

التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال شهري (فبراير-مارس) ٢٠١٠ (نقطة)



## تعافى مؤشر أداء النشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع مؤشر أداء النشاط الإنتاجي

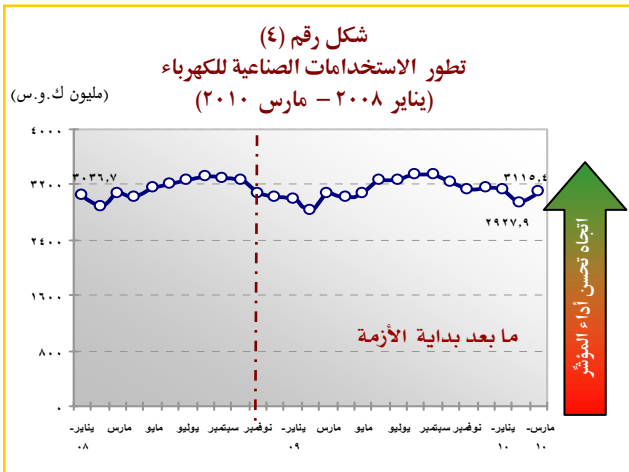
### جدول رقم (٢)

التغير فى قيم مؤشر أداء النشاط الاقتصادي والمؤشرات الفرعية خلال شهرى (فبراير- مارس) ٢٠١٠

(نقطة)

المؤشر	فبراير ٢٠١٠	مارس ٢٠١٠	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	٩٨,٢	١٠٠,٣	▲	●
مؤشر أداء النشاط الإنتاجي	١٠٤,٩	١٠٨,٧	▲	●
مؤشر عائدات قناة السويس	٨١,٩	٩١,٠	▲	●
مؤشر الصادرات	١١١,٥	٩١,٣	▼	●
مؤشر السياحة	١٠٩,٩	١١٠,٤	▲	●
مؤشر الاستخدام الصناعى للكهرباء	١٠١,٦	١٠١,٤	▼	●
مؤشر أعداد تصاريح البناء	١٣٠,٨	١٨٣,٠	▲	●
مؤشر أداء النشاط التمويلى	٨٥,٨	٨٤,٦	▼	●
مؤشر أداء البورصة المصرية	٥٨,٥	٥٩,٩	▲	●
مؤشر حجم تأسيس شركات جديدة	٩٣,٠	٨٧,٩	▼	●
مؤشر التمويل	**١١٥,١	***١١٤,١	▼	●

(\*) بداية الأزمة فى أكتوبر عام ٢٠٠٨  
 (\*\*) يناير ٢٠١٠  
 (\*\*\*) فبراير ٢٠١٠  
 ▲ تحسن  
 ▼ تراجع  
 ● تعافى  
 ● لم يتعاف



المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

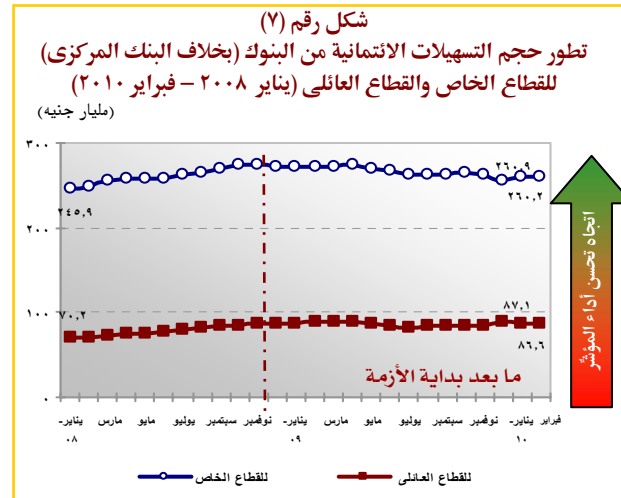
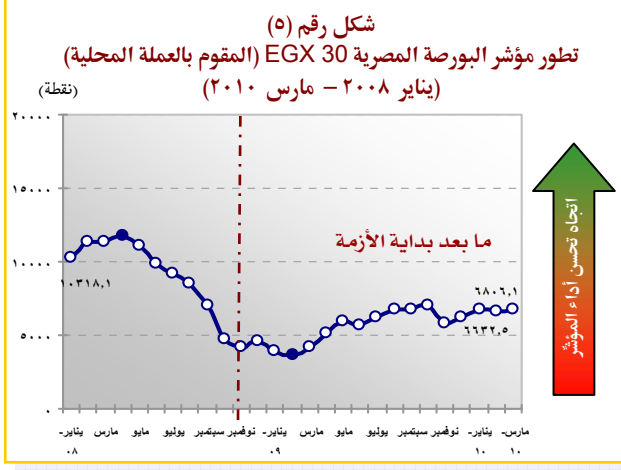
### مؤشر أداء النشاط الإنتاجي:

- ارتفاع مؤشر أداء النشاط الإنتاجي خلال شهر مارس ٢٠١٠، ليصل إلى نحو ١٠٨,٧ نقطة مقارنة بنحو ١٠٤,٩ خلال شهر فبراير ٢٠١٠، نتيجة ارتفاع مؤشر عائدات قناة السويس، ومؤشر السياحة، ومؤشر اعداد تصاريح البناء.
- ارتفع مؤشر عائدات قناة السويس خلال شهر مارس ٢٠١٠، حيث بلغ نحو ٩١ نقطة مقارنة بنحو ٨١,٩ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.
- ارتفع مؤشر السياحة خلال شهر مارس ٢٠١٠ حيث بلغ المؤشر ١١٠,٤ نقطة، مقارنة بنحو ١٠٩,٩ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.
- ارتفع مؤشر أعداد تصاريح البناء خلال شهر مارس ٢٠١٠ ليسجل نحو ١٨٣ نقطة، مقارنة بنحو ١٣٠,٨ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.
- بينما انخفض مؤشر الصادرات حيث سجل نحو ٩١,٣ نقطة مقارنة بنحو ١١١,٥ نقطة خلال الشهر السابق عليه.
- كما انخفض مؤشر الاستخدام الصناعى للكهرباء خلال شهر مارس ٢٠١٠ حيث سجل نحو ١٠١,٤ نقطة، مقارنة بنحو ١٠١,٦ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.

## تراجع طفيف في مؤشر أداء النشاط التمويلي نتيجة تراجع مؤشر حجم تأسيس شركات جديدة

### مؤشر أداء النشاط التمويلي :

- شهد مؤشر أداء النشاط التمويلي انخفاضا طفيفا حيث سجل نقطة ٨٤,٦ خلال شهر مارس ٢٠١٠، مقارنة بنحو ٨٥,٨ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.
- يُعدُّ مؤشر البورصة من أكثر المؤشرات تأثراً بتداعيات الأزمة، إلا أنه شهد تحسناً خلال شهر مارس ٢٠١٠ ليسجل نحو ٥٩,٩ نقطة، مقارنة بنحو ٥٨,٥ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠.



- اتسم مؤشر أداء البورصة المصرية *EGX 30* بالتذبذب حيث بدأ في التحسن منذ شهر مارس ٢٠٠٩، واستمر هذا التحسن خلال الفترة (أبريل - أكتوبر) ٢٠٠٩، إلا أنه تراجع خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، ثم عاود الارتفاع قليلاً خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩، واستمر في الارتفاع خلال شهر يناير ٢٠١٠، ثم تراجع بشكل طفيف خلال شهر فبراير ٢٠١٠، إلا أنه ارتفع خلال شهر مارس ٢٠١٠.
- تراجع مؤشر تأسيس الشركات الجديدة خلال شهر مارس ٢٠١٠ حيث سجل ٨٧,٩ نقطة نتيجة انخفاض عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال هذا الشهر، مقارنة بشهر مارس ٢٠٠٨.
- انخفض مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع الخاص ليبلغ نحو ١٠٤,٨ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠، مقارنة بنحو ١٠٦,١ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٠. كما انخفض مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع العائلي ليبلغ نحو ١٢٣,٤ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠، مقارنة بنحو ١٢٤,١ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٠.

## تراجع مؤشر التشغيل خلال شهر مارس ٢٠١٠

## جدول رقم (٣)

## مؤشر التشغيل:

التغير في قيم مؤشر التشغيل والمؤشرات الفرعية خلال شهري

(فبراير-مارس) ٢٠١٠

(نقطة)

■ شهد مؤشر التشغيل انخفاضا حيث سجل نحو ٩٨,٦ نقطة

مشيرا إلى تراجع مؤشر الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية

داخل الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١٠.

■ ويعود انخفاض مؤشر التشغيل إلى تراجع مؤشر الاحتفاظ

بالعمالة في سوق العمل المصري حيث سجل ٩٨,٦ نقطة خلال

شهر مارس ٢٠١٠، مقابل ١٠٠ نقطة خلال شهر فبراير

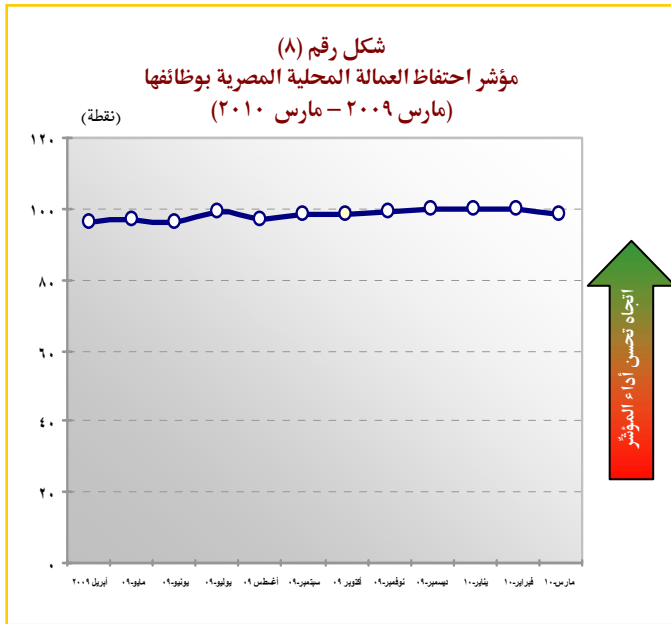
٢٠١٠.

المؤشر	فبراير ٢٠١٠	مارس ٢٠١٠	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر التشغيل	١٠٠,٠	٩٨,٦	▼	●
مؤشر الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية**	١٠٠,٠	٩٨,٦	▼	●

(\*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

\*\* المصدر: استبيان "العمل واستهلاك الأسرة"، مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

▲ تحسن  
▼ تراجع  
● تعافى  
● لم يتعاف



المصدر: استبيان "العمل واستهلاك الأسرة" مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

## ارتفاع مؤشر الاستهلاك المحلي خلال شهر مارس ٢٠١٠

جدول رقم (٤)

التغير في قيم مؤسّر الاستهلاك المحلي والمؤشرات الفرعية خلال شهري  
فبراير-مارس) ٢٠١٠ (نقطة)

مؤشر الاستهلاك المحلي:

ارتفاع مؤشر الاستهلاك المحلي خلال شهر مارس ٢٠١٠

ليسجل ١٥٠,٩ نقطة، وذلك مقابل ١٣٦,٧ نقطة في فبراير

٢٠١٠.

ارتفاع مؤشر مبيعات سيارات الركوب خلال شهر فبراير

٢٠١٠ ليسجل ١٦٦,٥ نقطة مقارنة بالشهر السابق عليه الذي

سجل فيه نحو ١٤٧,٤ نقطة، وهو بذلك يكون قد بلغ مستوى

التعافي مقارنة بوضعه قبل الأزمة.

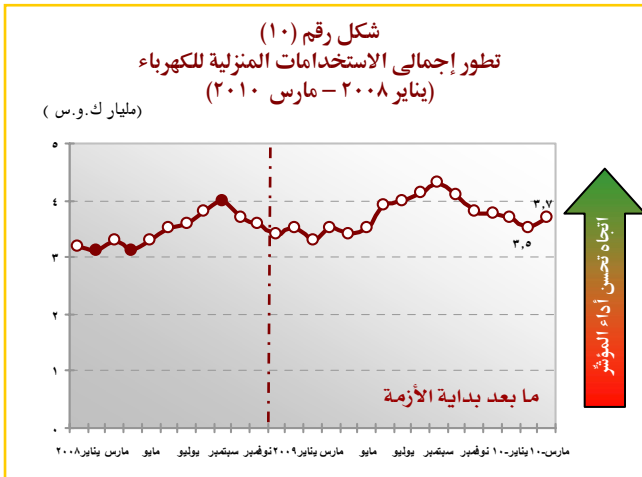
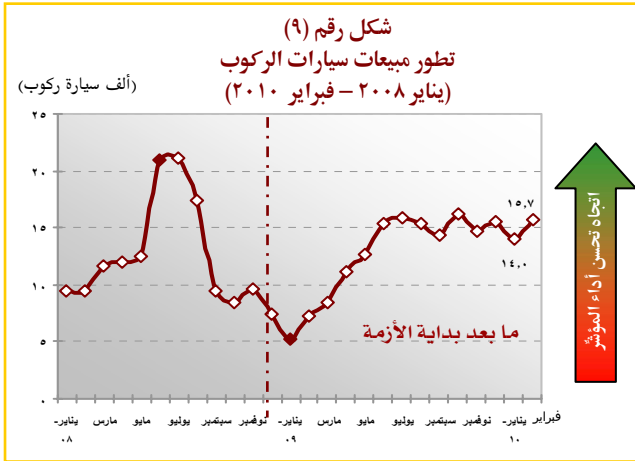
كما شهد مؤشر استخدامات الكهرباء المنزلية ارتفاعا خلال

شهر مارس ٢٠١٠ مسجلاً نحو ١١٤,٦ نقطة مقارنة بشهر

فبراير ٢٠١٠ والذي سجل خلاله نحو ١١١,٨ نقطة.

المؤشر	فبراير ٢٠١٠	التغير بين الشهرين	مارس ٢٠١٠
مؤشر الاستهلاك المحلي	١٣٦,٧	▲	١٥٠,٩
مؤشر الاستخدامات المنزلية للكهرباء	١١١,٨	▼	١١٤,٦
مؤشر مبيعات سيارات الركوب	١٤٧,٤*	▲	١٦٦,٥***

(\*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨ (\*\*) يناير ٢٠١٠ (\*\*\*) فبراير ٢٠١٠  
 ▲ تحسن    ▼ تراجع    ● تعافى    ● لم يتعاف



## تحسن مؤشر الأسعار خلال شهر مارس ٢٠١٠

### مؤشر الأسعار:

- شهد مؤشر الأسعار تحسناً خلال شهر مارس ٢٠١٠، مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٠ حيث بلغ نحو ٧٣,١ نقطة، وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية خلال شهر مارس ٢٠١٠ نحو ١٦٧,٩ نقطة.

- على الرغم من تراجع الاتجاه العام لمعدل التضخم خلال الفترة (أغسطس ٢٠٠٨ - أغسطس ٢٠٠٩)، حيث أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى انخفاض أسعار الغذاء العالمية وانخفاض أسعار الطاقة وأسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، إلا أن معدل التضخم قد عاود الارتفاع خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، ليبلغ نحو ١٠,٨٪، ثم استمر في الارتفاع خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، حيث بلغ نحو ١٣,٣٪، بينما شهد تراجعاً طفيفاً خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ ليسجل ١٣,٢٪، واستقر خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩ عند ١٣,٢٪، إلا أنه ارتفع بشكل طفيف خلال شهر يناير ٢٠١٠ حيث سجل ١٣,٦٪، وقد تراجع خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١٠ ليسجل نحو ١٢,٨٪، و١٢,٢٪ على التوالي.

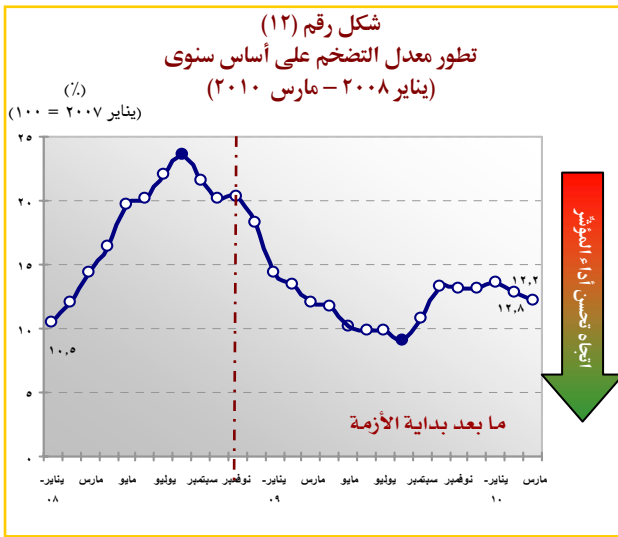
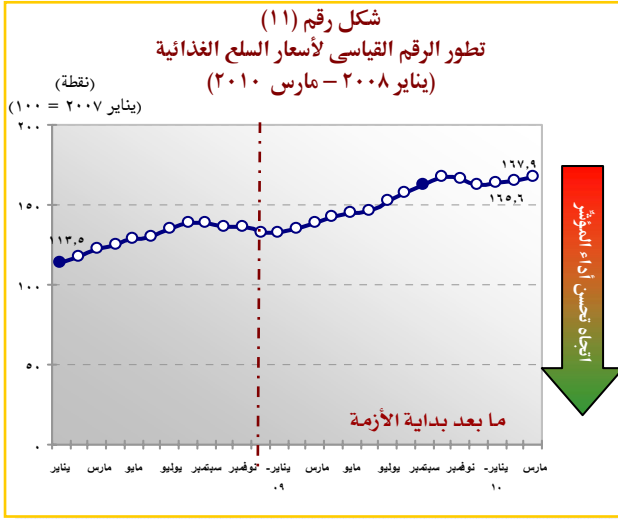
### جدول رقم (٥)

التغير في قيم مؤشر الأسعار والمؤشرات الفرعية خلال شهري (فبراير-مارس) ٢٠١٠ (نقطة)

المؤشر	فبراير ٢٠١٠	مارس ٢٠١٠	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الأسعار	٧١,٣	٧٣,١	▲	●
مؤشر الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية	٧١,٣	٧٣,١	▲	●

(\*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

▲ تحسن كما هي  
● تعافى  
▼ تراجع  
● لم يتعاف



## ارتفاع مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي نتيجة ارتفاع مؤشر ثقة المنتج

### مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي:

- يعتمد مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي على رؤية كل من المنتجين والمستهلكين للتطورات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لها.
- ارتفع مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي خلال شهر مارس ٢٠١٠ حيث بلغ ١٠٧ نقطة مقارنة بحوالي ١٠١,٦ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٠، وذلك نتيجة ارتفاع مؤشر ثقة المنتج خلال الشهر الحالي.

### مؤشر ثقة المنتج:

- أظهر بارومتر الأعمال الشهري وجود تحسن في أداء الشركات خلال شهر مارس ٢٠١٠ مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٠، لا سيما في متغيرات النشاط الاقتصادي وهي الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، مع وجود زيادة في أسعار المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج؛ وبالتوازي مع التحسن في معظم المتغيرات أظهر البارومتر ارتفاعا في عدد الشركات التي قامت بزيادة الأجور وتلك التي قامت بزيادة الاستثمار، بينما أبدت الشركات استقرارا في مستويات التشغيل.

جدول رقم (٦)

التغير في قيم مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي والمؤشرات الفرعية (فبراير - مارس) ٢٠١٠

(نقطة)

المؤشر	فبراير ٢٠١٠	مارس ٢٠١٠	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١٠١,٦	١٠٧,٠	▲	●
مؤشر ثقة المنتج	٩١,٧	١٠٤,٠	▲	●
مؤشر ثقة المستهلك**	١١٦,٥	١١١,٤	▼	●

\* بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

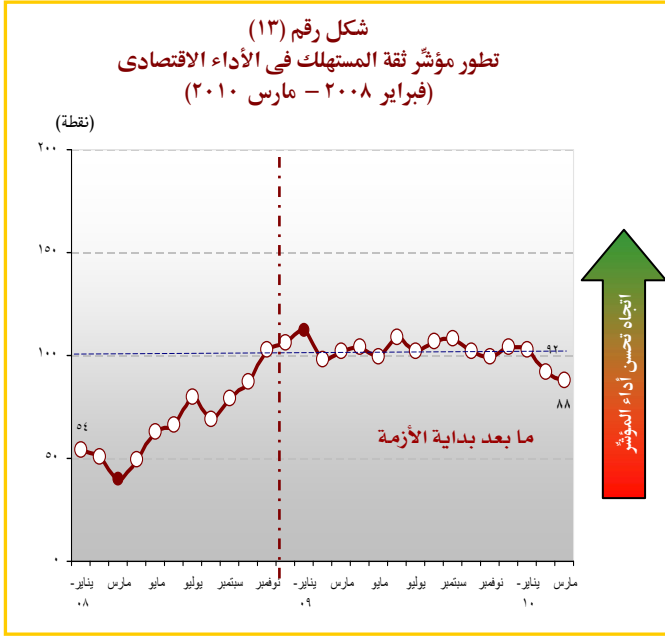
\*\* بيانات شهري فبراير ٢٠١٠ ومارس ٢٠١٠ مقارنة ببيانات شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار  
 ▲ تحسن      ● كما هي      ▼ تراجع  
 ● تعافى      ● لم يتعاف

- وبالنسبة لآراء الشركات حول معدل النمو الاقتصادي في شهر مارس ٢٠١٠، أفاد ٢٩٪ من الشركات بارتفاع النمو، مقابل ١٧٪ في البارومتر السابق، بينما أفاد ١٥٪ بانخفاضه كما في البارومتر السابق. وقد انعكس هذا التحسن في ارتفاع مؤشر ثقة المنتج إلى ١٠٤ مقارنة بـ ٩١,٧ في البارومتر السابق.

### مؤشر ثقة المستهلك:

- انخفض مؤشر ثقة المستهلك في الأداء الاقتصادي خلال شهر مارس ٢٠١٠ حيث سجل نحو ١١١,٤ نقطة، منخفضا بنحو ٥,١ نقطة مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٠، وهو ما يعكس تراجع حالة التفاؤل التي تميّز سلوك المستهلك المصري، مقارنة بما قبل وقوع الأزمة المالية العالمية.



- وبمقارنة الصناعة ومجموع الخدمات جاء أداء الخدمات في شهر مارس ٢٠١٠ أفضل في معظم متغيرات النشاط الاقتصادي وأسعار المنتج النهائي والتشغيل، بينما جاء تقييم الصناعة أفضل في بقية المتغيرات كالاستثمار والأجور. وفي المقابل جاءت توقعات الصناعة في شهر أبريل ٢٠١٠ أفضل في جميع المتغيرات ما عدا ثلاثة متغيرات هي الاستثمار، والتشغيل، واستغلال الطاقة.

- وبمقارنة أداء القطاعين العام والخاص جاء تقييم الأداء في القطاع العام أفضل لبعض المتغيرات وهي النمو الاقتصادي ومستوى المخزون واستغلال الطاقة والأجور والاستثمار، بينما جاء تقييم القطاع الخاص أفضل لبقية المتغيرات وهي الإنتاج والمبيعات المحلية والدولية والأسعار والتشغيل. وكذلك جاءت توقعات القطاع العام أفضل من القطاع الخاص لجميع المتغيرات عدا التشغيل وأسعار مستلزمات الإنتاج والأجور. ففي القطاع الخاص توقعت نسب أكبر من الشركات ارتفاعاً في التشغيل والأجور، وتوقعت نسب أقل ارتفاعاً في أسعار مستلزمات الإنتاج.

- وعلى المستوى القطاعي ارتفعت مؤشرات أربعة قطاعات وهي: السياحة والنقل والصناعة التحويلية والوساطة المالية، في مقابل انخفاض مؤشري الاتصالات والتشييد والبناء.
- وداخل الصناعة التحويلية كان من أبرز الأنشطة تحسناً الأغذية، والغزل والنسيج، والأسمدة، والمنتجات المعدنية.

## الملحق الفني منهجية تصميم المؤشر

- يهدف المؤشر إلى قياس كافة الجوانب المختلفة التي تعبر عن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد المصري، والذي يتم إصداره شهرياً بغية توفير عدد من المؤشرات التي تمكن متخذ القرار من التعرف على الواقع الاقتصادي المعاش ومستوى التغيير في الأوضاع الاقتصادية.
- المؤشر العام لقياس انعكاسات الأزمة هو مقياس كمي حده الأدنى صفر وكلما اقترب من القيمة ١٠٠ نقطة يشير إلى عودة الوضع لمستوى ما قبل الأزمة، وزيادة المؤشر عن القيمة ١٠٠ نقطة يعنى التحسن مقارنة بالوضع قبل الأزمة.
- المؤشر العام هو المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات فرعية، (المؤشر الفرعي هو المتوسط الحسابي لعدد من المناسيب (المنسوب يساوي قيمة المتغير محل الدراسة في الشهر الحالي منسوبا إلى قيمة المتغير في الشهر المماثل من العام الماضي، وإذا لم تتاح بيانات للشهر المماثل من العام الماضي يستبدل بقيمة المتغير في آخر شهر متاح قبل أكتوبر ٢٠٠٨).
- ابتداء من شهر أكتوبر ٢٠٠٩ تم تعديل سنة المقارنة إلى عام ٢٠٠٧، ويتكون المؤشر العام من المؤشرات الفرعية التالية:
  - مؤشر أداء النشاط الاقتصادي: ويتكون من مؤشرين هما، مؤشر أداء الاقتصاد الإنتاجي (السياحة - الصادرات غير البترولية - قناة السويس - تصاريح البناء - كمية الكهرباء المستخدمة في الأغراض الصناعية) ومؤشر النشاط التمويلي (البورصة المصرية - التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعين الخاص والعائلي- تأسيس شركات جديدة)
  - مؤشر التشغيل يتكون من مؤشر فرعي واحد هو: حالات الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية .
  - مؤشر حجم الاستهلاك المحلي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: استخدامات الكهرباء المنزلية - مبيعات سيارات الركوب.
  - مؤشر الأسعار: يتكون من مؤشر واحد هو مقلوب الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية.
  - مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر ثقة المنتج في الأداء الاقتصادي.
- يقيس مؤشر ثقة المنتج "باروميتر الأعمال" آراء عينة من الشركات - تشمل ٢٣٧ شركة - خلال شهر مارس ٢٠١٠، وتوقعاتها بالنسبة لشهر أبريل ٢٠١٠، حول أداء الاقتصاد القومي (النمو الاقتصادي) وعدد من المتغيرات التي تعكس أنشطتها وهي: المبيعات، والمخزون السلمي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.
- تعتمد المؤشرات الفرعية على مجموعة من الأوزان الترجيحية تعكس الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي. (انظر الجدول رقم ١ بالملحق الفني).
- بالنسبة للمتغيرات التي تتناسب طردياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في الشهر الحالي على قيمته في شهر المقارنة.
- أما في حالة المتغيرات التي تتناسب عكسياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في شهر المقارنة على قيمته في الشهر الحالي.

تابع الملحق الفني  
منهجية تصميم المؤشر

جدول رقم (١)  
الأوزان الترجيحية المستخدمة

مؤشر أداء النشاط الإقتصادي	
٦٥%	مؤشر أداء النشاط الانتاجي
٢٥%	مؤشر السياحة
٢٥%	مؤشر عائدات قناة السويس
١٢,٥%	مؤشر أعداد تصاريح البناء
١٢,٥%	مؤشر استخدامات الكهرباء الصناعية
٢٥%	مؤشر الصادرات
٣٥%	مؤشر أداء الاقتصاد المالي (التمويلي)
٤٠%	مؤشر أداء البورصة المصرية
٣٠%	تطور مؤشر التمويل
٣٠%	مؤشر حجم تأسيس شركات جديدة
مؤشر التشغيل	
١٠٠%	مؤشر حالات الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية
مؤشر الاستهلاك المحلي	
٣٠%	مؤشر استخدامات الكهرباء المنزلية
٧٠%	مؤشر مبيعات سيارات الركوب
مؤشر الأسعار	
١٠٠%	مؤشر الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية
مؤشر الثقة في الأداء الإقتصادي	
٤٠%	ثقة المستهلك
٦٠%	ثقة المنتج

نشرة شهرية لرصد أهم التطورات فى الاقتصاد المصرى

تصدر بالاشتراك بين وزارة التنمية الاقتصادية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة)، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية